مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

المؤتمر العاشر لحزب حركة النهضة التونسية: هل هو نهاية الإسلام السياسي؟

محمد السبيطلي

يوليو ٢٠١٦م

عقدت حركة النهضة التونسية مؤتمرها العاشر في المدة من ٢٠-٢٢ مايو ٢٠١٦م. وكان الحدث مهمّاً، تابعته وسائل إعلام محلية وإقليمية ودولية، كما حضرته شخصيات بارزة ووفود من داخل تونس وخارجها، واختلف في قراءة مجريات أحداثه ونتائجه المحللون والمتابعون الذين بدؤوا الكتابة عنه قبل انعقاده بأيام وأسابيع.

وبما أن جلسات المؤتمر كانت مغلقة، فلا يمكن للمتابع إلاّ أن يتناول بالدرس والتحليل ما تواتر من القاعة، لاسيما أن التصريحات التي تُدلي بها قيادات الحركة والوجوه البارزة فيها كثيراً ما تأتي في صورة رسائل مغلفة إلى الرأي العام والطبقة السياسية التونسية والمتابعين في الداخل والخارج عموماً، وهي أقل من أن تساعد على فهم ما يدور داخل أروقة المؤتمر وجلساته.

وكان أهم المحاور التي استرعت انتباه الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي والمتابعين لشؤون الإسلام السياسي في المنطقة - خصوصاً في دول (الربيع العربي) - تلك المتعلّقة بالفصل بين (السياسي والدعوي) في عمل الحزب، أو ما أُطلق عليه في بيانات الحركة وتصريحات قياديِّيها - وأولهم رئيس الحركة - (التخصص الاستراتيجي)، الذي ربما يتجه بعضهم إلى تسميته بـ(فصل السياسي عن الديني) في عمل حزب حركة النهضة التونسية.

لقد أقر المؤتمرون هذا المبدأ، وهو ما سوف يترتب عليه أن تغيب (النظرية المباشرة) عن مرجعية الحزب، وأن تغيب عن عمله وممارساته وبرامجه الأبعادُ الدينية. ومن هنا يمكن القول: إن حركة النهضة تحولت إلى حزب مدني، مع تحفُّظه - أي الحزب - على صفة (العلماني).

فكيف يمكن قراءة هذا التحوُّل في طبيعة الحركة التي تُعَدُّ اليوم أكبر الحركات وأقدمها في الساحتين التونسية والمغاربية، وأكثرها تأثيراً في حركات الإسلام السياسي المختلفة في البلاد العربية؟

السؤال المطروح هنا: هل هذا تقاسمُ أدوارٍ وتطور مفاجئ؟ أم هو تتويجٌ لسياق تاريخي تعود بداياته إلى مراحل زمنية سابقة؟ أم هي استحقاقات ما بعد الثورة وتأسيس الجمهورية الثانية في تونس؟ وهل كان ثمة ما يُعَوِّق مثل هذه المراجعات سابقاً؟

مسار متعرِّج نحو الفصل بين السياسي والديني

جاء الفصل بين السياسي والديني في عمل حركة النهضة استجابةً لأوضاع محلية وإقليمية مستجدّة، ونتاجَ مسارٍ تعود بداياته إلى مطلع الألفية الثالثة، إن لم يكن قبل ذلك.

إن متابعة تاريخ وأدبيات الحركة الإسلامية في تونس منذ نشأتها ودراستها تستوجب ملاحظة تعدُّد المؤثرات الفكرية التي خضعت لها في مرحلة التأسيس وما تلاها، وهذا يختلف مع الانطباع السائد لدى كثيرين.

فمن بين روافدها الفكرية يمكن ذكرُ حركات الإصلاح التي برزت في تونس وفي المشرق العربي منذ أواسط القرن التاسع عشر الميلادي، وجاءت في إطار تلاقح فكري وحضاري بين الشرق والغرب إبان حقبة الانتشار الاستعماري وسقوط بعض العواصم والأقطار العربية والإسلامية على أيدي الجيوش الغربية، مع تراجع نفوذ الدولة العثمانية وقوَّتها.

من جهة أخرى، يُلحظ اختلاف المسارات الفكرية لمؤسسي الحركة الإسلامية في تونس الذين لم يتحدَّروا من مدرسة إصلاحية أو فكرية واحدة؛ فمنهم الصوفي الشعبي، ومنهم مَنْ تشكَّل وَعْيُه في مدارس دعوية حديثة، إلى جانب أبناء العائلات الإصلاحية الزيتونية المنتمين إلى الطبقة الحضرية الوسطى، إضافة إلى العائدين من الجامعات الغربية والعربية المشرقية الحديثة.

في مرحلة تالية خضعت الحركة لتأثير جيل جديد تخرّج في الجامعات التونسية التي أُشْرِبَت الفكر الإصلاحي البورقيبي الحداثي الذي تلاقحت أفكاره مع التيارات المذهبية المختلفة المنتشرة في تلك الجامعات في السبعينيات والثمانينيات من القرن الميلادي الماضي، واتسمت بتبنيها أفكاراً ذات طابع حداثي أقرب إلى الفهم الفرنسي للعلمانية من غيره.

هذا الأساس الفكري جعل الحركة مهيأة للقبول بشروط التنظيم السياسي الحديث، وظهر هذا في البيان التأسيسي في شهر يونيو ١٩٨١م، ثم فيما تلاه من أدبيات أخرى. لَكِنَّ ذلك لم يمثل قطيعةً كاملةً مع ما ميّز مرجعية حركات الإسلام السياسي المعاصرة – على اختلافها – فيما يخص (شمولية الإسلام) وفق مفرداتها.

وقد ظهر عملياً ما يمكن تسميته بـ(مسار التحديث) داخل تيار الإسلام السياسي التونسي في صورة بعض المراجعات والانشقاقات، وكذلك بانضمام حركة النهضة – التي كانت تسمى سابقاً حركة الاتجاه الاسلامي – إلى تجمُّعات تونسية معارضة لنظامي بورقيبة وابن علي قائمة على أسس فكرية وسياسية تتمحور حول مدنية الدولة وضمان الحقوق والحريات. وكان أهم هذه التجمعات المعارضة ما أُطلق عليه في حينه: (هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات) التي تأسست عام ٢٠٠٥م، وضمَّت أحزاباً يسارية وناصرية وليبرالية وإسلامية، كان من بينها حركة النهضة؛ إلى جانب انتظام هذه الأخيرة – منذ البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي في مطلع الثمانينيات الميلادية – في مسار تنسيق سياسي معارض للسلطة القائمة في تونس، مع تيارات وأحزاب وشخصيات تونسية مدنية لا توجد لديها قناعات بأفكار الإسلام السياسي.

ولعل اندماج حركة النهضة في المجتمع السياسي المدني المعارض للسلطة القائمة في تونس منذ عام ١٩٥٧م أدى إلى بروز تيارات إسلام سياسي تونسي أكثر تجذُّراً في مواجهة النُّخَب السياسية والفكرية التونسية – بما فيها حركة النهضة – ولم تكن ظاهرة للعيان قبل ثورة نهاية ٢٠١٠/ بداية ٢٠١١م.

ومع ذلك يبقى السؤال المطروح عن سبب التأخُّر في تبنِّي الفصل بين (السياسي والدعوي) إلى حين انعقاد المؤتمر العاشر للحركة في شهر مايو ٢٠١٦م، مع أنه كان ممكناً أن يتم قبل ذلك التاريخ!

تجدر الإشارة هنا إلى أن الوضع القائم في تونس، منذ الاستقلال عام ١٩٥٦م إلى سقوط نظام الرئيس ابن علي عام ٢٠١١م، لم يُنتج كثيراً من الحركات والأحزاب الديمقراطية، ولم يُسْهِمْ في تشجيع التيارات المدنية الحديثة التي كان يمكن أن تُنَظِّمَ المجتمع التونسي وتؤطره بمعزل عن التدخل المباشر للدولة. وما حدث هو أن السلطة اتجهت نحو تأميم الحياة السياسية والجمعياتية، واختزلت العمل السياسي فيما يقوم به الحزب الحاكم، وألحقت به ما تبقى من الجمعيات والمنظمات الوطنية التي وُجدت منذ العهد الاستعماري. كما تم إخضاع المؤسسة الدينية للسلطة، ولم يعد ثمة فضاء؛

سواء أكان دينياً، أم مدنياً، أم سياسياً؛ غير خاضع للدولة. كانت السلطة شمولية، فأنتجت أحزاباً وحركات معارضة لها، لكنها أيضاً شمولية؛ وهو ما جعل المشهد السياسي العام، على مستوى السلطة والمعارضة، يتَّسِم بالشمولية والتسلط، مع مسحة خفيفة من التحديث السياسي. لذلك كانت الأحزاب التونسية عموماً – حتى نهاية السبعينيات من القرن الميلادي الماضي – شموليةً كونها وليدة سياق شمولي بدوره. وهو ما يُفسِّرُ العنف الذي ساد العلاقات بين السلطة والمعارضة، أو بين التيارات والأحزاب فيما بينها، أو مع السلطة في الجامعات التونسية. مناخ ساد الحياة السياسية منذ السبعينيات حتى التسعينيات من القرن الميلادي الماضي، وما زال يلقي بظلاله عليها حتى اليوم.

لم يبدأ النظام الانفتاح النسبي على المعارضة التونسية إلا ابتداءً من مطلع الثمانينيات. في هذا السياق الجديد أراد الإسلام السياسي أن يجد له موطئ قدم في المشهد التعددي لكنه أخفق. ورفضت السلطة منح حركة الاتجاه الإسلامي الموافقة القانونية كحزب سياسي. من هنا، بدأ تاريخ من المواجهات القاسية بين الإسلاميين والسلطة، التي سوف تتواصل في صورة مواجهات دورية تتخللها بعض الهُدنات المؤقتة والقصيرة زمنياً. وفي حين كانت السلطة تلاحقهم قضائياً، كان بعض الخصوم الأيديولوجيين يواجهونهم فكرياً، ووُصِفت حركة الاتجاه الإسلامي – كما كانت تُسمّى آنذاك – بالرجعية، والماضوية، والظلامية، والوهّابية، والسلفية، والإخوانية، وأنها تَتَّخِذُ الدين مطيةً لتحقيق أغراض سياسية. وتمثلت الأطراف التي تتبنى المواجهة الفكرية مع الإسلام السياسي في اليسار الراديكالي، وبعض الوجوه الصوفية، وجزء من الإسلام التقليدي الموالي للسلطة.

في هذا المناخ من الصراع بين الإسلاميين والسلطة وجزء من النُّخب، ساد التيار المحافظ فكرياً والأكثر راديكالية سياسياً داخل حركة الاتجاه الإسلامي، وسُدَّت الأبواب أمام إمكان القيام بمراجعات جذرية لفكر أهم فصائل حركات الإسلام السياسي في تونس؛ وهو ما دفع عدداً من الوجوه التاريخية إلى الانسحاب من الحركة في بعض مراحل المواجهة مع السلطة، وساد فكر وثقافة وتربية (المحنة) و(المواجهة). وفي هذا السياق كان للرافد الإخواني المشرقي أثره الكبير، مع هامش من التميُّز للتجربة المحلية، خصوصاً في بعض القضايا الفكرية.

الثورة ونهاية الأحزاب الشمولية

أنهت الثورة التونسية حقبة الصراع الطويل بين الإسلاميين والدولة، ودفعت بالقوى السياسية نحو تأسيس علاقة جديدة بين الدولة والدين من جهة، وبين المجتمع والدولة من جهة ثانية. وقد تأكدت هذه الخيارات في سَنِّ الدستور التونسي الجديد الذي صادق عليه المجلس التأسيسي في ٢٦ يناير ٢٠١٤م. وينص على «مدنية الدولة، وسيادة الشعب، وعلوية القانون، ورعاية الدولة للدين»... وهذا يعني بوضوح عدم قدرة أي طرف يتولى الحكم مستقبلاً على توظيف الدين لصالحه بأي صورة من الصور، وهو ما كان قائماً منذ استقلال البلاد في أواسط الخمسينيات من القرن الماضي؛ حين أخضعت الدولةُ المؤسسةَ الدينية ووجَّهتها وَفْقَ الخيارات السياسية والأيديولوجية للنخبة الحاكمة. كما ينص الدستور الجديد على منع قيام أحزاب على أساس ديني.

وهكذا يمكن القول: إن أحد أسباب وجود (الإسلام السياسي) في تونس قد انعدم؛ خصوصاً أن الدستور الجديد حسم كذلك مسألة (هُوِيَّة تونس) العربية الإسلامية التي شغلت الرأي العام والنُّخَب طوال مدة عمل المجلس التأسيسي ومناقشات الدستور. يجدر هنا التذكير بأن حركة النهضة كانت، منذ نشأتها، تتبنى قضية الدفاع عن الهوية العربية والإسلامية للبلاد كونها مهددة. واليوم، يسود انطباع لدى الإسلاميين أن الدولة لم تعد تستهدف الهوية الثقافية في مقوماتها الأساسية مثلما كان الأمر في عهدي بورقيبة وابن علي.

قد يكون هذا أحد العوامل المساعدة على فهم التغيير الذي طرأ على هوية حزب حركة النهضة في مؤتمره العاشر. لَكِنْ، ثمة عوامل أخرى قد تكون أهم، وهناك أمر مؤكد هو أن النهضة، منذ انتخابات المجلس التأسيسي، دخلت مرحلة جديدة يمكن تسميتها بـ(استراتيجية السلطة)، وتعني أن هذا الحزب تملكته قناعة بأنه أهمُّ أحزاب البلاد وأكبرها، ثم جاءت الأحداث في انتخابات عام ٢٠١٤م، وما تلاها، لتثبت أنه كذلك أكثر الأحزاب استقراراً وأوسعها امتداداً شعبياً، ومن ثم؛ هو مؤهل لأن يكون دائماً في السلطة أو شريكاً فيها.

من أجل ذلك سعى الحزب لامتلاك صورة تجعله أكثر قبولاً لدى النُّخب وبعض الشرائح الاجتماعية التونسية المعارضة له، وأن يكون مقبولاً كذلك إقليمياً ودولياً، فبدأ بتبديد المخاوف التي ما زالت موجودة؛ سواء في البيئة المحلية أم الدولية، من أحزاب وحركات الإسلام السياسي والتيارات الأصولية عموماً. لذلك لم يكن كافياً التأكيد المستمر بأن الحركة ديمقراطية لكنها ذات مرجعية ومشروع إسلامي؛ خصوصاً أن الدستور الجديد ينص صراحة على منع قيام أحزاب على أساس ديني؛ فلا يمكن لحزب حاكم أو شريك في الحكم أن يكون على خلاف صريح مع دستور شارك بصفة أساسية في وضعه وصياغته في سياق توافقي مع بقية القوى والأحزاب السياسية التونسية.

لقد وضعت الثورة التونسية حدّاً للشمولية التي كانت سائدة في البلاد؛ سواء لدى الأحزاب، أم النظام القائم نفسه، وفتحت الأبواب أمام خروج الأحزاب من هذه المرحلة. وهو اتجاه تاريخي بدأ في العالم العربي والعالم الثالث عموماً منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وأفول وهج الأيديولوجيات الشمولية. إلا أن ذلك لم ينعكس بصورة واضحة على الواقع العربي؛ نظراً لطبيعة مسار نشأة الدولة العربية القُطْرِيَّة، وارتباط ذلك بالشرعية والحقوق، والتنشئة السياسية، والمشاركة في القرار السياسي عموماً.

وفي هذا السياق المحلي والدولي، اتجه عدد من الأحزاب التونسية إلى التكيُّف مع المرحلة الجديدة، وتخلَّى بعضها عن مرجعياته القديمة، وانفتح على آفاق فكرية وسياسية مختلفة، وقد تجلَّى هذا في تغيير أسماء الأحزاب، واختفاء بعض الرموز والقيادات والوجوه التي تُذَكِّرُ بالعهد القديم. إلا أن هذا كله لم يشد انتباه المتابعين، كون هذه العائلات السياسية تتبنى لافتات حداثية؛ لَكِنَّ الأمر اختلف مع حزب حركة النهضة.

خاتمة

لقد انتفت في تونس شروط استمرار وجود أحزاب تنتمي إلى الإسلام السياسي بالصورة التي كان عليها قبل الثورة. والسؤال اليوم: كيف سيدير حزب حركة النهضة أمور هذا العدد الضخم من كوادره التي تمزج في أنشطتها الجانب السياسي بالديني والدعوي والعمل الجمعياتي؟ ومن جهة أخرى: كيف سيكون تأثير قرار الفصل بين السياسي والديني، أو (الحزبي والدعوي) على بقية حركات وأحزاب الإسلام السياسي في سائر أقطار شمال أفريقيا والعالم العربي، بل الكثير من البلدان الإسلامية الأخرى؟!